معوقات تحقيق الاقتصاد الأخضر كآلية لدعم التنمية المستدامة

Obstacles to achieving the green economy as a mechanism to support sustainable development

د. بن عيسى أمينة [1]

[1] جامعة تلمسان (الجزائر)، *amibenaissa@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 2023/01/12 تاريخ القبول: 2023/04/11 تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

عرفت مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة الكثير من التغيرات و المعوقات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي أضحت لا تتعلق بطبيعة النظرية الاقتصادية التقليدية مثل دراسة السوق و تقليص تكاليف الإنتاج،و لكن أصبحت مرتبطة بمتغيرات البيئة الخارجية أهمها تقلبات المناخ (الجفاف، زيادة نسبة الانبعاثات الغازية)،الأوبئة والفيروسات كجائحة كورونا والأزمات الجيوسياسية كالحرب الاكرانية. تهدف دراساتنا إلى إمكانية المضي نحو الاقتصاد الأخضر و تحقيق تنمية مستدامة في ظل تحديات كبرى يواجهها العالم وهي التغيرات المناخية و الأزمات الجيوسياسية. يصّعب تغيّر المناخ والصراعات تحقيق التنميّة المستدامة في القسم الثاني من القرن،قياساً بنسبة التقدّم نحو تحقيق أهداف التنميّة في منتصف القرن .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الأخضر – التنمية المستدامة – التغيرات المناخية – البيئة – الصراعات.

تصنيف JEL: Q553. ; Q220 . Q556 /Q226

Abstract:

In recent years, various countries of the world have known many economic, political and environmental changes and obstacles that have become unrelated to the nature of traditional economic theory such as studying the market and reducing production costs. Epidemics and viruses, such as the Corona pandemic, and geopolitical crises, such as the Ukrainian war. Our studies aim at the possibility of moving towards a green economy and achieving sustainable development in light of the major challenges facing the world, namely climate changes and geopolitical crises. Climate change and conflicts make it difficult to achieve sustainable development in the second part of the century, compared to the rate of progress towards achieving development goals in the middle of the century.

Keywords: gree economy-sustainable development-climate change-environment-conflicts.

Jel Classification Codes: Q220 . Q556 /Q226 ; Q553.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يضمن الاقتصاد الأخضر نموًا اقتصاديًا مستدامًا محايدًا للكربون مع معالجة قضايا العدالة الاجتماعية بشكل شامل، لا ينبغي أن يكون الاقتصاد الأخضر فعالاً فحسب ، بل يجب أن يكون عادلاً أيضًا. الاقتصاد المستدام (الاقتصاد الأخضر) هو نموذج للتنمية الاقتصادية يفترض موقفا مسؤولا للإنسان تجاه موارد الأرض، ويهدف إلى إيجاد حل وسط معقول بين زيادة النمو والحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من انبعاثات الكربون وتدهور النظام البيئي.

تمت صياغة مصطلح "الاقتصاد الأخضر" لأول مرة في عام 1989 في تقرير رائد لحكومة المملكة المتحدة من قبل مجموعة من الاقتصاديين البيئيين البارزين (David Pearce, Edouard Barbier, and Anil Markandia) بعنوان "مخطط للاقتصاد الأخضر"، حيث تم إعداد تقرير لمشاورات الحكومة البريطانية حول مصطلح التنمية المستدامة، كما ظهر المصطلح بقوة خلال قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 ، ومع ذلك لم يحظَ مفهوم الاقتصاد الأخضر بقبول واسع إلا مع اندلاع الأزمة المالية العالمية 2007-2008، وفشل معظم البلدان في الانتقال إلى مسار التنمية المستدامة، وبالتالي أصبح من الواضح أن نموذج التنمية الحالي لا يحقق النتائج المرجوة على جميع الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أصبح الاقتصاد الأخضر ذا أهمية متزايدة بسبب الاحتباس الحراري وتغير المناخ وله العديد من التطبيقات ، بما في ذلك التنمية المستدامة ، وخفض انبعاثات الغاز ، ومعالجة التصحر ، والاعتماد على مصادر للطاقة بديلة "متجددة" مثل الشمس والرياح، إلا أن هذا المفهوم واجه في الآونة الأخيرة عدة معوقات (اقتصادية ،بيئية ،سياسية ،صحية ، اجتماعية و تقنية) جعلت تطبيقه في مختلف دول العالم صعب و بطيء . من هذا المنطلق سوف تتجه دراساتنا حول إمكانية المضي نحو الاقتصاد الأخضر في ظل تحديات كبرى يواجهها العالم وهي التغيرات المناخية ،الأوبئة ، و الأزمات الجيوسياسية.

إشكالية الدراسة : ما مدى تأثير التغيرات المناخية و الأزمات الجيوسياسية على آلية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ؟ ويمكن تدعيم هذه الإشكالية بالأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الاقتصاد الأخضر ؟و ما هي مبادئه و اتجاهات تطبيقه ؟
- ما هي التنمية المستدامة ؟ وما هي أهدافها الإنمائية المخططة ؟
- ما هو أثر التغيرات المناخية على تحقيق الاقتصاد الأخضر ؟
-ما هو أثر الأزمات الجيوسياسية على تحقيق الاقتصاد الأخضر ؟

فرضيات الدراسة :

- تأثر التغيرات المناخية على آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ؟

- تأثر الأزمات الجيوسياسية على آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ؟

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الآثار التي خلفتها والتي من الممكن أن تخلفها التغيرات المناخية و الأزمات الجيوسياسية على الموارد و القطاعات المختلفة في العالم وتبيان تأثير ذلك على التنمية المستدامة، ومدى وعي الدولة، المؤسسات والأفراد بالمخاطر والبدائل لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة ، وكذا تبيان مدى إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في ظل وجود عامل التغيرات المناخية والأزمات الجيوسياسية.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في :

-أهمية الاقتصاد الأخضر باعتباره نشاطا اقتصاديا صديقا للبيئة وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة

- تشكل التغيرات المناخية التي يواجهها العالم اليوم تحديا مهما، نظرا لما صاحب ظاهرة الاحتباس الحراري من انعكاسات طالت مختلف المجالات والأبعاد الإنسانية، كما أن مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية وتدهور البيئة أصبحت لها أثر واضح على إضعاف التنمية المستدامة .

- أهمية تأثير الأزمات السياسية و الحروب والصراعات على جميع الأبعاد في العالم مما يجعلها محل دراسة و تحليل من قبل الخبراء و المختصين العالميين .

المنهج المستخدم : اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة و المنهج التحليلي وذلك بتحليل آثار الأزمات (المناخية و السياسية) على تحقيق الاقتصاد الأخضر كآلية لدعم التنمية المستدامة بالاعتماد على تقارير المنظمات والهيئات الدولية وكذا الاستعانة بمواقع الإنترنت وبعض المقالات العلمية الحديثة ، وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية كالتالي :

1- الإطار النظري للدراسة .

2- الدراسات والأبحاث السابقة .

3- تحديات تحقيق اقتصاد اخضر كآلية لدعم أهداف التنمية المستدامة .

2. الإطار النظري للدراسة

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عام 1989، في أحد البحوث المعدة من قبل **"مركز لندن للاقتصاد البيئي"** تحت عنوان «مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر»، رُبط فيه بين الاقتصاد والبيئة باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأدوات الاقتصادية والمالية، ومع ذلك لم يحظَ مفهوم الاقتصاد الأخضر بالاهتمام إلا مع فشل معظم البلدان في الانتقال إلى مسار التنمية المستدامة، وبالتالي أصبح من الواضح أن نموذج التنمية الحالي لا يحقق النتائج المرجوة على جميع الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و ضرورة وجود نموذج بديل يقوم على دراسة وتحليل ومعالجة العلاقة التبادلية بين الإنسان والنظام الطبيعي(البيئي) ، و بالتالي تحديد الآثار السلبية الناتجة عن هذه العلاقة والأطراف المتضررة ومحاولة إيجاد حلول للأزمات البيئية على وجه الخصوص .

وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور فعَّال في جذب الاهتمام العالمي مجددًا بالاقتصاد الأخضر من خلال ترويجه لمصطلح «الصفقة الخضراء العالمية الجديدة»، وتُوِّج هذا الجهد بإطلاق برنامج البيئة لمبادرة شاملة بشأن الاقتصاد الأخضر في عام 2008، ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى إلى مواجهة الأزمات العالمية (الأزمة المالية 2008 ، الأزمة الغذائية لعام 2007 ، أزمة المناخ) التي أثرت في المجتمع الدولي، كان الهدف من هذه المبادرة وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة، وقد حثَّ البرنامج على النمو الأخضر الذي يراعي الاحتياجات البيئية، كما أشار إلى ضرورة أن يتضمن بعض الإنفاق اللازم لإنعاش الاقتصاد بعض الاستثمارات البيئية ،بالإضافة إلى خلق وظائف كثيرة تقوم على مراعاة البيئة(Karakul, 2016) .

1.2 مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر

تتضمن نظرية الاقتصاد الأخضر مجموعة واسعة من الأفكار ، جوهرها العلاقة المترابطة بين الناس والبيئة ، وأن أساس جميع القرارات الاقتصادية مرتبط بالنظام البيئي ، وأن رأس المال الطبيعي والخدمات البيئية لها قيمة اقتصادية واجتماعية

1.1.2 تعريف الاقتصاد الأخضر

هو الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع تقليل المخاطر البيئية وندرة الموارد ، وهو اقتصاد منخفض الكربون ، فعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيًا . في الاقتصاد الأخضر يتحدد النمو و الدخل والعمالة من خلال الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل من انبعاثات الكربون و التلوث ، وتعزز كفاءة الطاقة والموارد ، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي

وخدمات النظام الايكولوجي .و يعني الاقتصاد الأخضر الاستثمارات في الطاقة المتجددة ، مثل الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح البرية والبحرية ، والهيدروجين ، والمركبات الكهربائية ، والمنازل الموفرة للطاقة. **(برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، UNEP, 2011).**

وقد تطور مؤخرا مفهوم الاقتصاد الأخضر ليصبح أكثر شمولا ، حيث تضمن الاستثمارات و الإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية كافة ، أي لم يعد يقتصر على تغير المناخ و خفض انبعاثات الكربون ،إضافة إلى ذلك توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير إلى وضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في المدى الطويل (BINA, 2013).

2.1.2 مبادئ الاقتصاد الأخضر

تمت صياغة مبادئ الاقتصاد الأخضر في عام 2012 في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي ما يجب أن يكون عليه الاقتصاد نتيجة مناقشة عالمية(HUSSIEN, 2016) :

- **مبدأ الاستدامة**: الاقتصاد الأخضر هو وسيلة للاستدامة وليست بديلاً عنها، يحتضن جميع أهداف التنمية المستدامة (البيئية ،الاجتماعية والاقتصادية) ويطور استراتيجيات مختلطة لتحقق أفضل الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتقليل أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والقضاء عليها ، مثل إعادة استخدام المواد المعاد تدويرها ،الاعتراف بندرة موارد الأرض وتنفيذ التدابير المناسبة.
- **مبدأ الكفاءة والاكتفاء**: يقتصر استغلال موارد الأرض على مستوى غير ضار لاستعادة النظم الطبيعية، وتطبيق تقنيات منخفضة الكربون وموفرة للموارد ويهدف إلى عدم وجود انبعاثات ، وتكاليف صفرية ، وكفاءة استخدام الموارد والاستخدام الأمثل للمياه. يشجع الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.
- **مبدأ الرفاهية**: يعزز الاقتصاد الأخضر الازدهار الحقيقي والرفاهية للجميع ويحد من الفقر للسكان. إنه يضمن مستوى عالٍ من التنمية البشرية في جميع البلدان ، والأمن الغذائي والوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية والتعليم والصرف الصحي والمياه والطاقة وغيرها من الخدمات الأساسية. يساهم هذا المبدأ في تمكين المرأة.
- **مبدأ الحكم الرشيد والمساءلة**: الاقتصاد الأخضر قابل للقياس ويتسم بالشفافية. يوفر إطارًا للتحكم السليم في الأسواق والصناعات ، ويمكن قياس نتائج التقدم على المستويين الجزئي والكلي.

يعزز التعاون الدولي ويشارك في المسؤولية الدولية ويلزم الجميع بالامتثال للمعايير والاتفاقيات البيئية الدولية و توزيع المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة بين البلدان بما يتناسب مع تأثيرها.

- **مبدأ العدل**: يدعم الاقتصاد الأخضر العدالة والإنصاف بين البلدان، ويعزز احترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والمساواة بين الجنسين ويعترف بمهارات وخبرات ومساهمات كل فرد، واحترام حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد، وتقليل التفاوتات بين الأغنياء والفقراء ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ضمن حصة مستدامة وعادلة من موارد العالم ، مما يترك مساحة كافية للحياة البرية، والحفاظ على التنوع الطبيعي.
- **مبدأ كوكب صحي**: يستعيد الاقتصاد الأخضر التنوع البيولوجي المفقود ، إن مثل هذا الاقتصاد لا ينتهك أو يتجاوز الحدود البيئية ويلزم الجميع بالتعاون داخل هذه الحدود ، بما في ذلك الحد من التلوث، و يقوم الاقتصاد الأخضر بتقييم الأثر المحتمل للتكنولوجيات والابتكارات الجديدة قبل إصدارها واستخدامها ، وتقييم الأثر البيئي للسياسات الاقتصادية ، ويسعى إلى إيجاد الحلول الأقل اضطرابًا مع أكبر فائدة إيجابية للبيئة والناس.
- **مبدأ المشاركة**: الاقتصاد الأخضر شمولي قائم على الشفافية والبحث العلمي ومشاركة جميع أصحاب المصلحة. إنه يمكّن المواطنين ويعزز المشاركة الكاملة والفعالة على جميع المستويات.
- **مبدأ الأجيال** .يستثمر الاقتصاد الأخضر في الحاضر والمستقبل، إنه يضمن المساواة بين الأجيال ، ويعزز الحفاظ على الموارد وجودة الحياة على المدى الطويل ، وشعار النظام الجديد هو: "لم نرث الأرض من آبائنا ، بل اقترضناها من أبنائنا". وبالتالي إدارة الموارد البيئية وحمايتها بعناية من أجل زيادة قيمة الأصول البيئية للأجيال القادمة.
- **مبدأ المرونة**: يساهم الاقتصاد الأخضر في تطوير أنظمة الحماية البيئة ويؤثر على القطاع المالي للاستثمار في التقنيات الخضراء والقطاعات الاقتصادية، ويعزز التأهب للأحداث المتطرفة والكوارث المناخية ، فضلاً عن التكيف معها. يمكن تكييف نموذج الاقتصاد الأخضر مع الخصائص الثقافية والاجتماعية والبيئية المختلفة لأي بلد.

3.1.2 اتجاهات الاقتصاد الأخضر

من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ، تعمل البلدان المتقدمة بالفعل في جميع اتجاهات الاقتصاد الأخضر. وللاقتصاد الأخضر ستة مجالات رئيسية : (صبري، 2008)

- **طاقة متجددة** :توجد فرص لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم ، بينما تتركز مصادر الطاقة الأخرى في عدد محدود من البلدان. كما أنها فعالة من حيث التكلفة.

- **البناء المستدام** :المباني المستدامة هي جزء من الاقتصاد الأخضر. يعد الاستخدام الفعال والمسؤول بيئيًا للموارد طوال دورة حياة المبنى أمرًا بالغ الأهمية ، من التخطيط إلى التصميم والبناء والتشغيل والصيانة والإصلاح ، وأخيراً الهدم . يتطلب ذلك تعاونًا وثيقًا بين المقاول والمهندسين المعماريين والمهندسين الميدانين والعميل في جميع مراحل المشروع. توسع ممارسة البناء المستدام تقلص من مشاكل تصميم المباني الكلاسيكية.

- **النقل المستدام** :يشمل اتجاه النقل المستدام النقل والبنية التحتية، فأنظمة النقل لها تأثير بيئي كبير وتمثل 20٪ إلى 25٪ من استهلاك الطاقة العالمي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. تأتي معظم الانبعاثات ما يقرب من 97٪ ، من الاحتراق المباشر للوقود الأحفوري كما تتزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من وسائل النقل بمعدل أسرع من انبعاثات الأنشطة البشرية الأخرى. يعد النقل البري أيضًا أحد الأسباب الرئيسية لتلوث الهواء المحلي والضباب الدخاني.

- **إدارة موارد المياه** :تهدف إدارة الموارد المائية إلى التخطيط الفعال والتطوير والنشر والاستخدام الأمثل لموارد المياه. يسعى تخطيط إدارة المياه إلى تخصيص المياه بطريقة عادلة لتلبية جميع الاستخدامات والمتطلبات، كما هو الحال في مجالات إدارة الموارد الأخرى.

- **إدارة المخلفات** :إدارة النفايات من لحظة إنشائها و جمعها ونقلها ومعالجتها والتخلص منها كما يغطي الإطار القانوني والتنظيمي ، مما يتسبب في الحد الأدنى من الضرر للطبيعة.

- **إدارة الأراضي والمدن المستدام** :هي عملية إدارة لاستخدام وتطوير موارد الأراضي الحضرية والريفية. تستخدم موارد الأرض لمجموعة متنوعة من الأغراض التي تشمل الزراعة العضوية والسياحة البيئية "السياحة الريفية".

2.2 مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ، وفي 1987 جاء مفهوم التنمية المستدامة في تقرير " **مستقبلنا المشترك** "الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بدعوة من الأمم المتحدة من أجل اقتراح" برنامج شامل للتغيير" فيما يتعلق بمفهوم وممارسة التنمية، وإعادة التفكير في طريقة العيش والحكم ، والاستجابة لأهداف وتطلعات البشرية ، ثم تطور هذا المفهوم عام 1991 في برنامج الأمم

المتحدة للبيئة و التنمية ، كما تبنى مؤتمر وزراء البيئة العرب هذا المفهوم في الاجتماع الذي عقد في القاهرة عام 1991 تمهيدا للمشاركة في **قمة الأرض في"ريو دي جانيرو** "البرازيل" عام 1992 ، وقد كان مؤتمر "ريو " الذي شاركت فيه 178 دولة، وانتهى بإعلان" ريو " بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة؛ حيث أصبح هذا المفهوم منذ عقد هذا المؤتمر مرجعا لكل المؤتمرات الدولية المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة ، و تم تحديد أولويات التنمية المستدامة في 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ.

2.2. 1تعريف التنمية المستدامة :

عرف تقرير بروندتلاند **(Brundtland,1987**) التنمية المستدامة على أنها" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها) ".

وعَرفت بأنها :"السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي (PAUGAM, 2015).

ولقد خرج **مؤتمر منظمة الزراعة والأغذية العالمية (**FAO) بتعريف أوسع للتنمية المستدامة بأنها "إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية،ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول"(AKPAROVA.A, 2014) .

2.2.2 أهداف التنمية المستدامة :

تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سبعة عشر 17 هدفا للتنمية المستدامة (SDG) ترمي إلى توجيه العمل على الصعيد العالمي لتحقيق مجموعة مشتركة من الأهداف الإنمائية خلال فترة الخمسة عشر عاما القادمة، ولازالت هذه الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة معتمدة عالميا لحد الساعة **(NATIONS UNIES, 2015)** ، وهذه الأهداف هي :

- القضاء على الفقر- القضاء التام على الجوع - الصحة الجيدة والرفاهية - التعليم الجيد - المساواة بين الجنسين - الحد من أوجه عدم المساواة - توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية - توفير الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة - العمل اللائق ونمو الاقتصاد - ترقية الصناعة والابتكار والبني الأساسية - صيانة المدن وبناء مجتمعات محلية مستدامة - تطبيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة - معالجة قضية التغير المناخي- الحياة تحت الماء (الحفاظ على البحار) - الحياة في البر (المحافظة على الغابات) - تعزيز السلام والمؤسسات القوية - عقد الشراكات لتحقيق هذه الأهداف (UN, 2015) .

3. الدراسات و الأبحاث السابقة :

1.3دراسة بحثية قامت بها " جامعتي ستانفورد وبيركلي الأمريكيتين" والتي غطت فيها 611 دولة خلال الفترة(1960- 2010) عبر تحديد درجة الحرارة السنوية المثلى التي تتزامن مع أعلى مستويات الإنتاجية في العمل والمحاصيل الغذائية . توصلت الدراسة إلى أن التغيرات المناخية من الممكن أن تلحق أضرارًا بالاقتصاد العالمي تزيد بمعدل عشر مرات عن التقديرات السابقة، مما سيقلص الإنتاج العالمي بنسبة % 32بحلول نهاية القرن الحالي، ووجد الباحثون أن 13 درجة سلزيوس تمثل درجة الحرارة المثلى أو ما يعادل الظروف المناخية السائدة في منطقة خليج سان فرانسيسكو،وأظهرت الدراسة أن الدول المتواجدة في المناطق الاستوائية والتي تشهد درجات حرارة أعلى بالفعل من تلك الدرجة المثلى ستواجه الضرر الاقتصادي الأكثر دراماتيكية جراء الاحتباس الحراري.

وأشارت الدراسة إلى أن الدول التي يبلغ متوسط درجة الحرارة السنوية بها 55 أو أكثر مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان ربما تتعرض وعلى نحو متزايد لخسائر اقتصادية فادحة جراء ارتفاع درجات الحرارة ،وأن البلدان الواقعة شمالي الكرة الأرضية والتي تقل درجات الحرارة فيها عن متوسط الدرجة المثلى قد تحصد فوائد عديدة مع ازدياد فرص الزارعة والصناعة فيها (السيد، 2021).

2.3 دراسة " Strzepek K.M.; D.N.Yates and D.E.El Quosy; 1996 "عن الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية على نهر النيل، حيث توصلت الدراسة إلى تسعة سيناريوهات مختلفة تبين أثر التغيرات المناخية على نهر النيل، وتشير هذه السيناريوهات جميعاً إلى حدوث ت ا رجع في معدل تدفق المياه في نهر النيل بنحو 20 ٪ حتى في عام 2040 ، بينما يتنبأ سيناريو واحد بحدوث ارتفاع في معدل التدفق لمياه النهر بعد عام 2045 ، أما بقية السيناريوهات فتشير إلى انخفاض معدل التدفقات بدرجات متفاوتة (K.M. & Quosy, 1996- p89).

4. تحديات تحقيق اقتصاد اخضر كآلية لدعم أهداف التنمية المستدامة :

تعاني الاقتصاديات النامية و المتقدمة على حد سواء من تداعيات "عاصفة كاملة" من الأزمات المتتالية ، تتمثل في الحرب الروسية الأوكرانية وتغير المناخ وجائحة كورونا ، ما أخرج أهداف التنمية المستدامة عن مسارها الصحيح، وأدت ضربة مزدوجة من الصدمات الخارجية (في غضون عامين فقط) إلى خروج التنمية العالمية عن مسارها، وغرق طموحات خطة عام 2030 في عدم اليقين ، حيث أوضحت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع

في سبتمبر 2015، أن أهدفها المنشود (تحويل العالم) لا يمكن أن تتحقق دون توفر السلام و كوكب صحي خالي من الأزمات.

1.4التغيرات المناخية و التنمية المستدامة :

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ وفي فقرتها الأولى التغيرات المناخية على أنها " تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ ، على مدى فترات زمنية متماثلة" (سليمان، 2015).

أما فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ(GIEC) ،فقد اعتبر التغيرات المناخية" كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والناتجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية" (خرفان، 2009- ص33).

يعد تغير المناخ مشكلة عالمية طويلة المدى تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية و بين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية ، وقد ظهرت التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ بفعل النشاطات البشرية في عدة أشكال أبرزها :

- التغيرات في متوسط درجات الحرارة ، وما ارتبط بذلك من التغيرات في أوقات الفصول و تزايد كثافة أحداث الطقس المتطرفة .
- تدني رطوبة التربة ،وازدياد التبخر و النتح .
- التحولات في أنماط سقوط الأمطار من حيث التوزيع الزمني والجغرافي ، والتقلب السنوي و الموسمي الشديد للظواهر الجوية ، وازدياد موجات الجفاف والفيضانات.
- تقلص الغطاء الثلجي على المرتفعات (كالمناطق الجبلية في سوريا ولبنان) .
- ارتفاع منسوب سطح البحر وتداخله في الخزانات الجوفية الساحلية للمياه العذبة ، كذلك يتوقع أن يؤثر تغير المناخ سلبا في نوعية المياه من خلال تلوث المياه الجوفية و زيادة نسبة ملوحتها.

هذه التأثيرات تحدث حاليا وستتفاقم في المستقبل (IPCC, 2013)، مما يعرض ملايين السكان (خاصة في البلدان النامية) لنقص في المياه والموارد الغذائية و لمخاطر متزايدة على الصحة و بالتالي نجد أن هذه التغيرات تؤثر بشكل كبير على كلا النظامين البشري والطبيعي ، بالإضافة إلى ذلك تواجه العديد من النباتات ، الثدييات الصغيرة والكائنات البحرية خطورة الانقراض المتزايدة،

وتعتبر المستويات المتزايدة لغازات الاحتباس الحراري (الناتجة عن انبعاثات الغازات الدفيئة كغاز الميثان و غاز أكسيد النيروز) السبب الرئيسي للتغير المناخي، حيث أن الأنشطة البشرية تنتج نسبة كبيرة تصل إلى نحو 78 ٪ من غاز ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود الحفري (الفحم والنفط والغاز) والاستخدامات الصناعية.

- **أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة :**

تشكل التغيرات المناخية إحدى أهم التهديدات للتنمية المستدامة على الدول الفقيرة أكثر منه على الدول الغنية، بالرغم من كونها لا تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ، ويعود ذلك إلى هشاشة اقتصاديات هذه الدول في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية من جهة و قدرات تكيف ضعيفة من جهة أخرى ،و لازالت العديد من اقتصاديات العالم تعتمد بصفة رئيسية على قطاعات رهينة بالظروف المناخية، كالزراعة والصيد البحري واستغلال الغابات وباقي الموارد الطبيعية والسياحة، حتى أن موارد الطاقة كالبترول وغيرها والتي تعتبر شريان الاقتصاد، هي معرضة وبشدة إلى التأثر بسبب التغيرات المناخية (السيد، 2021).

وتشير تقارير" البنك الدولي "إلى أن 15 سنة الأخيرة هي من أشد السنين حرارة منذ بدء تسجيل درجات الحرارة قبل 130 عاما ،و أن درجة حرارة الأرض قد ترتفع أربع درجات مئوية في نهاية القرن الحالي ، الأمر الذي ستنتج منه آثار مدمرة على الزراعة والموارد المائية وصحة البشر، وسيكون الفقراء أشد المتضررين من هذه الآثار، التي لن تستثني أياً من مناطق العالم ، وتؤكد هذه التقارير انه إذا ارتفعت حرارة العالم درجتين مئويتين فقط، وهذا ما يمكن أن يحصل خلال 20 إلى 30 عاماً، فقد نشهد نقصاً في الأغذية على نطاق واسع، وموجات حرارة غير مسبوقة، وعواصف أكثر شدة (MINISTERE DE L'AMENAGEMENTDU TERRHTOIRE ET DE L'ENVIRONNEMENT, 2012).

حيث ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بنسبة ستة في المائة العام الماضي، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق ، مما قضي تماماً على الانخفاضات المرتبطة بجائحة كورونا، ولتجنب أسوأ آثار تغير المناخ ، يجب أن تبلغ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ذروتها قبل عام 2025 ثم تنخفض بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030، لتصل إلى صافي الصفر بحلول عام 2050 ،و بموجب الالتزامات الوطنية الطوعية الحالية للعمل المناخي، من المتوقع أن ترتفع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 14 في المائة تقريباً خلال العقد المقبل قمة المناخ .(COP27 ، 2022) .

وفي تقرير عن تأثير التغيرات المناخية على البشرية ، قالت وكالة "فرانس برس": إن نحو 166 مليون شخص في إفريقيا وأميركا الوسطى، احتاجوا إلى المساعدة بين عامي 2015 و2019 بسبب حالات الطوارئ الغذائية المرتبطة بتغير المناخ. كذلك فإن هناك ما بين 8 و80 مليون شخص، أكثر عرضة لخطر المجاعة بحلول عام 2050.وفيما يتعلق بسوء التغذية، فهناك نحو 1.4 مليون طفل سيعانون من التقزم الشديد في إفريقيا بسبب المناخ في 2050.وانخفضت المحاصيل الزراعية بنسبة تتراوح بين 4 و10 في المائة على الصعيد العالمي خلال الثلاثين سنة الفائتة.وتراجعت كميات صيد الأسماك في المناطق الاستوائية بمعدل يتراوح بين 40 و70 في المائة، بظل ارتفاع الانبعاثات. وهناك 2.25 مليار شخص إضافي معرضون لخطر الإصابة بحمى الضنك في آسيا وإفريقيا وأوروبا، في ظل سيناريوهات الانبعاثات العالية المفزعة. (سليمان، 2015)

و في هذا الصدد قدر البنك الدولي في عام 2015 ، أن تغير المناخ وحده يمكن أن يدفع أكثر من100 مليون شخص إلى الفقر بحلول عام 2030 . ووفقاً لتقديراتهم، فإن أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا (وهما منطقتان تعانيان بالفعل من بعض أسوأ أشكال الفقر في العالم) ستكونان الأكثر تضرراً ، ويمكن أن تؤدي الأحداث المناخية الشديدة مثل الجفاف والفيضانات والعواصف الشديدة إلى شل المجتمعات التي تعاني من الفقر، فالفقر والجوع وجهان لعملة واحدة ،حيث يمنع الفقر من الحصول على غذاء جيد و مياه نظيفة بينما الجوع و ما يرتبط به من مشاكل صحية بسبب نقص الغذاء و الماء يجعل من الصعب الهروب الفقر(البنك الدولي ، 2015).

و قد شهد عام 2022 العديد من الظواهر الطبيعية التي فرضت سيطرتها على العالم، أبرزها ظاهرة الجفاف على البحار والمحيطات والأراضي الزراعية والغابات في عدد كبير من دول العالم (تقرير موقع وكالة الأنباء الأوروبية صورا، 2022) ،حيث عرفت هذه السنة أكثر حالات الجفاف انتشارا منذ عقود، وتُحطم الأرقام القياسية في بعض المناطق ،حيث أشارت وكالة ناشا أن "عام 2022 لافت للأنظار بالنسبة للجفاف في نصف الكرة الشمالي، مع حالات جفاف حارة قياسية أو شبه قياسية تؤثر في وقت واحد على أمريكا الشمالية وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط والصين." ، وتعد منطقة القرن الأفريقي من بين المناطق الأكثر تضررا بسبب عدم سقوط الأمطار لأربعة مواسم متتالية ،وتعاني إفريقيا من الجفاف أكثر من أي قارة أخرى، وفقا لتقرير صادر عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومن بين 134 حالة جفاف في القارة بين عامي 2000 و2019كانت هناك 70 حالة في منطقة شرق إفريقيا.

و أعلنت الصين حالة طوارئ بسبب الجفاف هذا العام، حيث تسببت درجات الحرارة الشديدة في جفاف بعض الأنهار، بما في ذلك أجزاء من نهر اليانغتسي، ثالث أطول نهر في العالم. وكُسرت الأرقام القياسية المتعلقة بأدنى مستويات لهطول الأمطار في غرب أوروبا (حسب خدمة كوبرنيكوس لمراقبة التغير المناخي) ، في حين أن دول آسيا الوسطى مثل أفغانستان وإيران تعاني من ظروف جفاف قاسية منذ أكثر من عام حتى الآن.

كما قتل 62 شخصا، على الأقل، من جراء عواصف ثلجية قاسية تجتاح الولايات المتحدة و كندا في ديسمبر 2022 ، ولا يزال الآلاف يعانون من انقطاع الكهرباء بسبب العواصف التي ضربت مناطق واسعة في أمريكا الشمالية. ولقي 28 شخصا، على الأقل، مصرعهم في ولاية نيويورك، معظمهم في بافالو، مع تسجيل السلطات عشرات الوفيات في تسع ولايات أمريكية. وحذر خبراء الأرصاد الجوية من احتمال تساقط ثلوج أخرى، تصل إلى تسع بوصات (23 سنتيمترا)، في مناطق من الولاية. (البنك الدولي ،2022).

كما أن تغيّر المناخ يغذّي حالة الطوارئ الإنسانية في دول الساحل، الذي كان أكثر حدة وسرعة في جميع أنحاء إفريقيا من أي مكان آخر، وفقًا لتقرير الشهر الماضي الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ نزح أربعة ملايين شخص عبر منطقة الساحل حتى يومنا هذا (تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) ، فأمست حالة الطوارئ الإنسانية "أزمة استثنائية"، وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. يعتبر التشرد بسبب كارثة بيئية ظاهرة خطيرة لا سيّما في آسيا، حيث أفاد مركز رصد التشرد الداخلي أن الصين وبنغلاديش والهند والفلبين شهدت في العام 2019 مزيدًا من التشرّد الناجم عن الكوارث أكثر من جميع البلدان الأخرى ، حيث بلغت نسبته 70 في المائة من الإجمالي العالمي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،2020) .

وتشكل الطوارئ المناخية تهديدا كبيرا على صحة الإنسان وخاصة في المناطق التي يعاني فيها الناس من صعوبة الحصول على الرعاية الأساسية أو المناطق المحرومة منها ، فعلى سبيل المثال يؤثر تغير أنماط تساقط الأمطار في النيجر على إنتاج الغذاء و يؤدي إلى انتشار الأمراض السارية على غرار الملا ريا . ويأتي ذلك بالإضافة إلى الأوبئة المتكررة وانعدام الأمن الغذائي المرتبطيْن بالضغط الديموغرافي واستخدام الأرض، إلى جانب العنف و النزوح .كما يؤدي الاقتران الفتاك للملا ريا بسوء التغذية إلى خسائر فادحة في صفوف الأطفال دون سنّ الخامسة. (السيد، 2021)

رغم توقيع اتفاقية باريس للمناخ في 12 ديسمبر 2015كأول اتفاقية عالمية ملزمة قانونيا بخفض الانبعاثات لإبقاء معدل درجة حرارة الكوكب دون درجتين مئويتين مقارنة بقيم ما قبل العصر الصناعي إلا أن تخلي دول عدة عن التزاماتها مثل الولايات المتحدة الأمريكية و استمرار النشاطات اليومية المؤذية للإنسان جعلت الاحتباس الحراري يلوح بقتل الأرض مدفوعا بغازات ثاني اوكسيد الكربون كونه مسؤول عن أكثر من 65 % عن الاحترار الناجم عن الغازات الدفيئة (سليمان، 2015) ، وهناك أيضا غاز"الميثان" و "أكسيد النيتوز" التي تتراكم في الغلاف الجوي ، فغاز الميثان هو صاحب التأثير الأكبر على المناخ بعد ثاني اوكسيد الكربون و ينتج عن تحلل المواد العضوية في البيئة الخالية من الأكسجين كما يتسبب ذوبان الجليد بإطلاق كميات كبيرة من الميثان و يتكون الميثان بنسبة 40 % تقريبا عن طريق العمليات الطبيعة فيما نسبة 60% المتبقية مصدرها العامل البشري بالأنشطة الزراعية خاصة تربية الماشية و معالجة النفايات و صناعة الفحم و النفط ، أما غاز ثاني اوكسيد النيتروز ينتج أساسا بفعل الزراعة المكثفة (التسميد) إضافة لاحتراق الوقود الاحفوري بالإضافة لبعض العمليات الصناعية و رغم أن تركيز الميثان و اوكسيد النيتوز اقل من ثاني أكسيد الكربون إلا أن أثارهما في الاحترار العالمي أعظم بكثير إذ أن طاقة التسخين لغاز الميثان أعلى 265 مرة من غاز ثاني اوكسيد الكربون كما أن تركيزات غازي النيتروز و الميثان في الغلاف الجوي في تزايد مستمر حيث ارتفع معدل تركيزهما بنسبة 26 % بالنسبة لغاز الميثان و 23 % بالنسبة لغاز النيتروز قياسا بحقبة ما قبل الثورة الصناعية . (خرفان، 2009-ص33)

2.4 الأزمات الجيوسياسية و التنمية المستدامة :

أوضحت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في سبتمبر 2015، أن أهدفها المنشود هو تحويل العالم. ويشير الإعلان إلى أنه " لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة" ويجب ألا تقلل واقعة أن هذا الهدف يحمل رقم 16 من أصل 17 هدفا، هي أهداف التنمية المستدامة، من أهمية تحول البلدان المعرضة للنزاعات إلى دول مسالمة ومشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة.

- **أثر الحروب و الصراعات على التنمية المستدامة :**

لقد تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية وهجرة ونزوح للاجئين واسعة النطاق، وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كورونا. وقد أدت الآثار المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات والآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار

المواد الغذائية والوقود والأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل. وكان عدد المهاجرين الدوليين قد تراجع خلال أزمة كورونا في الفترة 2020-2021، وهو اتجاه عكسته الأزمة الأوكرانية،حيث من المرجح أن يصل عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين، بما في ذلك اللاجئون من أوكرانيا، إلى نحو 286 مليوناً في عام 2022 (Alfred Kammer, 2022) .

وستؤثر أزمة أوكرانيا على الحوكمة العالمية لأنظمة الهجرة في السنوات القادمة. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فقد غادر 5.5 ملايين أوكراني إلى بولندا وبلدان أخرى بنهاية أبريل 2022. وهناك عدد أكبر من ذلك بكثير نزحوا داخل أوكرانيا نفسها. وأدت سرعة وتيرة نزوح الأوكرانيين ونطاقه إلى تحويل اهتمام السياسات العالمية بعيدا عن المناطق والشعوب النامية الأخرى المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. كما أدت الأزمة إلى تحوّل في تركيز واضعي السياسات من معالجة الهجرة لأسباب اقتصادية إلى تلبية احتياجات اللاجئين. ومن المرجح أن يؤثر هذا التحول على إجراءات المنتدى القادم لاستعراض الهجرة الدولية والنتائج التي يخلص إليها.

لقد عززت الأزمة الأوكرانية دواعي إنشاء صندوق تمويل ميسر للهجرة لمساندة مجتمعات المقصد التي تعاني من تدفق كبير للمهاجرين، وأيضاً لمساندة المجتمعات الأصلية التي تشهد هجرة عائدة خلال أزمة كورونا. ومع بدء تكشف العواقب طويلة الأجل وقصيرة الأجل.(Alfred Kammer, 2022)

وتسببت الحرب الدائرة في سوريا إلى وفاة أكثر من 400 ألف شخص وأجبرت أكثر من نصف السكان على الفرار من ديارهم بحثاً عن الأمان سواء داخل البلاد أو خارج حدودها، مما أدى إلى حدوث تدهور كبير في نوعية الحياة للمدنيين السوريين. وتشير التقديرات إلى أن 6 من بين كل 10 سوريين يعيشون الآن في فقر مدقع بسبب الحرب. وفي السنوات الأربع الأولى بعد اندلاع الصراع، تم فقدان حوالي 538 ألف وظيفة سنوياً مما نتج عنه وصول عدد السوريين الذين لا يعملون، أو غير المنخرطين في أي شكل من أشكال الدراسة أو التدريب، إلى 6.1 مليون شخص. وبلغ معدل البطالة بين الشباب 78% عام 2015. (BM، 2017)

إضافة إلى تفاقم الأضرار المادية، لاسيما في قطاع الرعاية الصحية نظراً لاستهداف المنشآت الطبية تحديداً. وتشير التقديرات إلى أن نحو 27% من مجموع الوحدات السكنية قد دُمرت أو تضررت جزئياً في مختلف،وقد تضرر نحو نصف مجموع المنشآت الطبية جزئياً، فيما دُمِر نحو 16% منها، وأدت هذه الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية إلى تدهور عام في الأوضاع الصحية في مختلف أنحاء

البلاد وعودة ظهور الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال. وتشير التقديرات إلى أن الوفيات الناجمة عن انهيار نظام الرعاية الصحية تفوق عدد من يموتون في القتال مباشرةً .كما أدت الحرب إلى انهيار في النشاط الاقتصادي. حيث قُدِّرت الخسائر التراكمية في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الصراع بنحو 226 مليار دولار، أي حوالي أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي السوري في عام 2010(BM, 2017) .

لقد دفع القتال الدائر في مناطق عفار وأمهرة وتيغراي في شمال إثيوبيا والجفاف في شرق وجنوب إثيوبيا العديد من المدنيين الأبرياء إلى حافة المجاعة ،حيث بدأ الصراع في إقليم تيغراي بين الحكومة الفيدرالية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في شهر نوفمبر 2020 ثم امتد بعد ذلك إلى منطقتي عفار وأمهرة. يحتاج أكثر من90 ٪ من سكان تيغراي إلى مساعدات إنسانية وقد فر ما يقرب من 2.5 مليون شخص في جميع المناطق الثلاث من منازلهم ويواجه أكثر من 9 ملايين إثيوبي في الشمال جوعا شديدا، وفي جانفي أعلنت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنها قدمت أكثر من 668 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لإثيوبيا في السنة المالية 2022. (BM ا.، 2016)ويشمل ذلك تمويلا لتوفير المكملات الغذائية لمساعدة 1.6 طفل يعانون من سوء التغذية و4.4 مليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب .

كذلك منذ عام 1991، يعاني الصومال من انعدام الأمن الغذائي المزمن، الجفاف ، الفيضانات المتكررة والعنف الواسع النطاق من قبل حركة الشباب الإرهابية التي تستهدف المدنيين في الفنادق والمطاعم ممن يُعتقد أن لهم صلات بالحكومة ، وتقدر الأمم المتحدة أن ما يقرب من 3 ملايين صومالي أجبروا على ترك منازلهم ونزحوا داخليًا بسبب الصراع وآثار تغير المناخ. حتى الآن في السنة المالية 2022، قدمت حكومة الولايات المتحدة ما يقرب من 707 مليون دولار من المساعدات الإنسانية للصومال، مما يجعلها أكبر مانح للمساعدات الإنسانية لهذا البلد. BM) ا .ا(2016 ,.

وأيضا ثماني سنوات من الحرب بين القوات الموالية للحكومة والمتمردين الحوثيين عرّضت اليمن لواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم،إذ أن الصراع والانهيار الاقتصادي الناتج عنها تركا أكثر من ثلثي سكان اليمن في حاجة إلى مساعدات إنسانية، بمن فيهم 19 مليونًا يواجهون الجوع (تقرير صادر عن الأمم المتحدة في العام 2021) ، فقد لقي أكثر من 377 ألف يمني مصرعهم نتيجة الحرب الأهلية ، وأدى الصراع إلى نزوح أكثر من 4 ملايين شخص معظمهم من النساء والأطفال، كما يواجه أكثر من مليوني طفل في اليمن سوء تغذية مميت، حيث يعتمد اليمن على الواردات في 90٪ من غذائه من الحبوب ومصادر الغذاء الأخرى. ووفقا لبرنامج الغذاء العالمي، كانت 46٪ من واردات القمح من روسيا وأوكرانيا(Alfred Kammer, 2022) .

هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية و الصحية و الأمنية للحروب والأزمات السياسية و الصراعات بين الدول تجعل عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تخضير الاقتصاد صعبة و بطيئة ، فكيف تتحقق التنمية العالمية دون مشاركة جميع دول العالم في وجود السلام و الأمن ؟

الخاتمة :

على الرغم من أن فيروس كوفيد-19 قد أدى إلى انخفاض مؤقت في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إلا أن هذا لا يحل محل العمل المناخي المستدام ، ولا تزال تركيزات ثاني أكسيد الكربون (CO_2)في محطات الإبلاغ الرئيسية عند مستويات قياسية (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية) و لا يمكن إيقاف التغير المناخي ولكن يمكن الحد منه ، وقد يحتاج هذا إلى تحقيق انخفاضات كبيرة ومستديمة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، ولتحقيق ذلك ، يجب أن يغير الأفراد من أسلوب حياتهم بشكل ملحوظ خلاف ما يتم بالفعل وذلك لتقليل الاعتماد على أنواع الوقود الحفري، الذي يعد المصدر الرئيسي لغازات الاحتباس الحراري.

إن التحدي الذي يواجه هيكل التمويل الدولي اليوم هو أنه بُني في المقام الأول لحماية الاقتصاد العالمي من الأزمات على مستوى كل دولة على حدة، إلّا أنه في مواجهة "العاصفة الكاملة" المتمثلة في الأزمات المتتالية -بما في ذلك تغير المناخ والأوبئة والحرب- التي تضرب العديد من الدول في آنٍ واحد، فإن النظام محدود في كيفية تقديم استجابة منهجية وعالمية تدعم جميع الدول من كل الأبعاد. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن التغيرات المناخية لها تأثير سلبي و بدرجات متفاوتة وغير مؤكدة في بعض الأحيان على قدرة الدول على تحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ، وأن الاحتباس الحراري بمعدلاته الحالية قد يفاقم من التحديات الاقتصادية و الاجتماعية القائمة و خاصة بالنسبة للمجتمعات التي تعتمد على الموارد الحساسة للتغيرات المناخية .

- تؤثر الحروب و الأزمات الجيوسياسية سلبا و بدرجات متفاوتة على آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر و تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فلا يمكن تحقيق التنمية العالمية دون تحقيق سلام و معالجة مختلف الصراعات العالقة (الهدف 16).

-ومن المحتمل أن يصّعب تغيّر المناخ والصراعات و الحروب تحقيق الاقتصاد الأخضر و التنميّة المستدامة في القسم الثاني من القرن، قياساً بنسبة التقدّم نحو تحقيق أهداف التنميّة للألفيّة في منتصف القرن، وستقوّض هذه الأزمات قدرات الدول على تحقيق الأهداف التي تقاس بتقليص

الفقر، تعزيز الإنصاف ، القضاء على الجوع ، تحقيق الصحة و الرفاه البشري ، الحفاظ على الموارد و كفاءة استغلالها ، توفير المياه النظيفة للجميع ، استخدام مصادر الطاقة النظيفة ، حماية الفئات الضعيفة كالمشردين ، تحقيق المساواة و تمكين المرأة مع حلول العام 2050 في أفريقيا وأجزاء من آسيا على وجه الخصوص.

-تستطيع التنميّة المستدامة تقليص سرعة التأثر بتغيّر المناخ من خلال تشجيع التكيّف وتعزيز القدرة على التكيّف وزيادة المرونة ومن جهة أخرى يستطيع تغيّر المناخ أن يبطّئ التقدّم نحو التنميّة المستدامة إمّا بطريقة مباشرة من خلال ازدياد التعرّض للتأثير الضار أو بطريقة غير مباشرة من خلال تآكل القدرة على التكيّف.

التوصيات :

- يجب على جميع الدول العمل معًا للحدّ من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة التي حفّزتها الحرب الروسية الأوكرانية، والتأكد من تسليم البضائع الأساسية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها أولًا، وليس أولئك الأكثر استعدادًا لدفع السعر الأعلى.

- يجب العمل على تخفيض انبعاثات أكسيد الكربون العالمية بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030من خلال استخدام الطاقة النظيفة ، والحفاظ على سقف ارتفاع درجة حرارة الأرض في حدود 1.5 درجة مئوية بهدف التصدي إلى التغير المناخي و أثاره المختلفة ، وذلك ما أقرته نتائج مؤتمر المناخ COP 27بشرم الشيخ 2022.

- يتطلب تحقيق تحول نحو اقتصاد اخضر المزيد من العمل من طرف جميع الدول و على جميع الأصعدة المناخية، الأمنية والوبائية خاصة الدول المتقدمة بالإضافة إلى تفعيل قرارات قمم المناخ المنعقدة.

- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره من خلال مساهمة الدول خاصة المتقدمة في تنفيذ وعودها المالية .

-العمل على نشر ثقافة التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس كخيار بل كضرورة لتحقيق التنمية المستدامة .

- التحول إلى الاقتصاد الأخضر من شأنه أن يحقق الكثير من أهداف التنمية المستدامة عكس العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن لا تمس تحقيق اقتصد اخضر.

المراجع :

- تقرير البنك الدولي ،(2016)، الآثار الاقتصادية للحرب و السلام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، واشنطن .

-تقرير البنك الدولي ، (2017)، خسائر الحرب ، تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا ، واشنطن .

-السيد حسن خالد ،(2021) ، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة ، التغيرات المناخية و الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، دار الكتب للوثائق القومية .

-خرفان سعد الدين ،(2009)، تغير المناخ ومستقبل الطاقة : المشاكل و الحلول ، منشورات وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا .

- سليمان سرحان ،(2015)، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية و أثارها ، مصر

- الأمم المتحدة،(2020) ، تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019 ،مطبوعات منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة.

- البنك الدولي،(2020) ، التقديرات المحدثة لتأثير جائحة كورونا، مطبوعات البنك الدولي،واشنطن. -

-البنك الدولي ، (2021) ، آفاق الاقتصاد العالمي، مطبوعات البنك الدولي،واشنطن.

- صندوق النقد الدولي،(2020) ، آفاق الاقتصاد العالمي، مطبوعات صندوق النقد الدولي،،واشنطن.

- ساندي صبري و آخرون , (2008) ، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة : دراسة حالة مصر , المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية و المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية , الاقتصادية و السياسية , مصر.

- خضراء شاملة , (2022) ، محمد أحمد بن فهد , رئيس اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة- تم إعداد هذه المطبوعة من أجل معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا من 28 أكتوبر إلى الأول من نوفمبر ، الفصل الأول مدخل عام للاقتصاد الأخضر، الطاقات المتجددة و التنمية المستدامة.

- *Olivia Bina , (2013) , The green economy and sustainable development: an uneasy balance? Environment and Planning C: Government and Policy , volume 31, pages 1023–1047.*
- *Nada Denona Bogovic (2010), and Zvonimira Sverko Grdic , Transitioning to a Green Economy-Possible Effects on the Croatian Economy.*
- *Gaëll Mainguy (2010), Paul-Marie Boulanger , Three strategies for sustainable consumption..*

- *Paddy Dolan ,(2002), DIT centre for consumption , & leisure studies Articles Dublin Institute of Technology Year ،The Sustainability of Sustainable Consumption. Paddy Dolan*
- *Alexandros .Gasparatos AND ALL . (2017). Renewable energy and biodiversity Implications for transitioning to a Green Economy*
- *AygülenKayahan. Karakul ,(2016), Educating labour force for a green economy and renewable energy jobs in Turkey: A quantitave approach.*
- *Lingyun .He .(2019) and green economy development: Empirical analysis based on 150 listed companies of China*

- *Green Economy and Renewable Energy Focusing on the Biomass Energy Source. 2016. Mohammed Hussien .*
- *PAUGAM, A., RIBEIRA, T., TUBIANA, L., & PACHAURI, K. (2015). Regards sur la Terre. Construire un monde durable. Paris: Armand Colin .*
- *Alfred Kammer, Jihad Azour, Abebe Amru Selassie ,2022, the war in ukraine and its repercusssions across the world , ilan goldfein and chang yong rhee.*
- *MINISTERE DE L'AMENAGEMENTDU TERRHTOIRE ET DE L'ENVIRONNEMEN2012 , OBSERVATOIR NATIONAL DE L'ENVIRONNEMENTET DU DEVELOPPEMENT DURABLE, RAPPORT DE L'AGENCE EUROPEENNE POUR L'ENVIRONNEMENT.*
- *K.M., Strzepek; Quosy, D.N.Yates and D.E.El ,1996 , Vulnerability assessment of water resources in Egypt of climate change in Nile basin , climate research,*
- *UNITED NATION,(2015) , Sustainable Development Goals;17 goals to transform our world,*
- *United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (2011). «Fact sheet: Climate change science - the status of climate change science today». February 2011.*